اضراب آلاف المعلمين في الضفة الغربية

حقائق .. واقع .. آفاق

تصاعد في الايام الاخيرة نضال المعلمين المطلبي في سائر انحاء الضفة الغربية. كما برزت معطيات جديدة تفيد بامكانية انضمام فئات اخرى من مستخدمي الحكومة في الضفة الغربية الى اضراب آلاف معلمي المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث الدولية. وهذه المرة الاولى التي يتطور فيها النضال المطلبي في المناطق المحتلة الى هذا الحد من حيث اتساعه وضخامة اعداد المشتركين فيه، الامر الذي يعكس واقع المعاناة القاسية التي تعيشها مختلف قطاعات المواطنين في المناطق المحتلة.

ولعل التاييد الذي تبديه البلديات والنقابات والهيئات الوطنية والشعبية وسائر المواطنين لنضال المعلمين المطلبي هو من الدلائل القاطعة على ان نضال المعلمين يحظى بالمشروعية الوطنية خاصة وان امكانية عطاء المعلمين في ظل الجوع هو من الامور المستحيلة

نبذة عامة

تعيش فئات المعلمين في المناطق المحتلة بدون الاطر النقابية المعبرة عن مصالح تلك الفئات. وتاريخيا يعود السبب في ذلك الى السياسة التي انتهجتها الحكومة الاردنية في اطار قمع الحريات الديمقراطية وتضييق الخناق على مختلف قطاعات المواطنين والتي حالت دون انشاء نقابات معلمين في السابق.

فكما هو معروف فان النظام الاردني كان يقف حائلا اثناء حكمه للضفة الغربية دون تاسيس النقابات والنوادي والهيئات الشعبية الاخرى خوفا من تصاعد النضال المطلبي ومن ثم انتقاله تلقائيا الى النضال ضد اسس سيطرة التحالف الطبقي الرجعي الحاكم في الاردن وارتباطه الاقتصادي والسياسي بالامبريالية.

وقد استغلت سلطات الحكم العسكري القانون الاردني وتجاوزت عملية تكريسه لتعديل بعض مواده للاسوا وبشكل يتنافى مع ابسط الحقوق الانسانية للمواطن في المناطق المحتلة، حيث رفضت كل الجهود المبذولة من اجل تشكيل نقابة ترعى مصالحهم دونما مبرر منطقي. هذا على صعيد معلمي الحكومة. اما بالنسبة لمعلمي الوكالة فقد اختلف الوضع قليلا الا انه ظل يصب في نفس الاتجاه خاصة وان المجلس التنفيذي لاتحاد العاملين في وكالة الغوث لم يكن بمقدوره الدفاع بحزم عن مصالح المعلمين انطلاقا من واقع تركيبته التي لا تسمح بذلك.

الاوضاع الاقتصادية

لا يمكن الحديث عن سبب الاضراب الحالي والنضال المطلبي الذي اعقبه دون التعريج على الازمة الاقتصادية في اسرائيل وانعكاساتها على المناطق المحتلة.

اذ ان الانفاق الهائل على التسلح والبالغ حوالى ثلث الميزانية وما يواكبها من تضخم مالي وارتفاع جنوني في الاسعار وانعدام شبه تام في قيمة العملة تجعل من حياة المواطنين ومن بينهم المعلمين جحيما لا يطاق.

وتفيد دراسة اجراها احد الاخصائيين في شهر ايلول من العام الحالي انه بحساب السعرات التي يحتاجها جسم الانسان فان العائلة المتوسطة تحتاج الى ١٦٧ دينارا اردنيا، فكيف ونحن اليوم في شهر كانون اول وتحت الاحتلال الاسرائيلي؟؟

الوضع الاكاديمي للطلاب

مما لا شك فيه ان الوضع الاكاديمي للطلاب في المناطق المحتلة ليس وضعا طبيعيا فبالاضافة الى التعديلات التي اجرتها السلطات على انظمة التعليم، واضرارها على العملية التعليمية، فان الازمة الاقتصادية قد دفعت العديد من اولياء امور الطلاب الى ارسال ابنائهم الى سوق العمل الماجور.

ويأتي الاضراب الحالي ليطرح المسالة بشكل اكثر تعقيدا فاضراب معلمي الوكالة يدخل الان اسبوعه الرابع والطلاب بطبيعة الحال منقطعون عن الدراسة لليوم الثامن عشر على التوالي اى ان (عشر) الايام الدراسية البالغة ٢٠٠ يوم تضيع، بمعنى اخر فان عشر المنهاج سوف لن يغطى، هذا لحين كتابة هذه السطور وهكذا الحال مع اضراب مدارس الحكومة الذي لا يزال في بداياته. ولكن النتيجة ستكون واحدة في احسن الاحوال وبالتالي فان مسؤولية ذلك تقع على عاتق رئاسة الوكالة وسلطات الحكم العسكري التي ترفض الاستجابة لمطالب المعلمين العادلة وتلحق افدح الاضرار بمصالح الطلاب والمعلمين. ويتفق على ذلك المعلمين واولياء امور الطلاب.

اوضاع المعلمين الاقتصادية في ظل الاضراب

مما لا شك فيه انه بدات تبرز ضرورة ماسة للتفكير في دعم المعلمين المضربين لا سيما وان اضراب معلمي الوكالة سيدخل اسبوعه الرابع. وبالامكان في حالة بلورة هذه الفكرة عمليا فيما اذا استمرت الوكالة في تعنتها) تشكيل صندوق لدعم المعلمين ليس على شكل هبات وانما على شكل قروض كما اقترح المعلمون انفسهم. اذ ان ذلك سيخفف من اعباء المعلمين وسيزيد من مقدرتهم على الاحتمال في ظل الاضراب.

علاقة المعلمين باولياء امور الطلبة

يبدى اولياء امور الطلبة تفهما تاما لحقيقة موقف المعلمين ويدركون ان المسؤول عن ما آلت اليه الاوضاع ليس المعلمين وانما من يرفض الاستجابة لمطالبهم العادلة. وقد برهن المعلمون على وعي عميق واصالة عالية عندما اكدوا على انهم سيعوضون الطلبة عن كل ما سيضيع من ايام دراسية بسبب الاضراب.

حقائق جديدة ابرزها الاضراب

هناك جملة من الحقائق اكدها الاضراب فيما يتعلق بمعلمي الوكالة والحكومة على السواء. فبالنسبة لمعلمي الوكالة فقد تاكد لهم بحكم التجربة ضرورة خلق الاطار المعبر عن مصالحهم النقابية نتيجة قناعتهم بان المجلس التنفيذي لاتحاد العاملين في وكالة الغوث ولجنة الموظفين لا تعبر عن مصالحهم النقابية.

وبالتالي فقد كان من الطبيعي ان تبرز الهيئة الاستشارية لمعلمي الوكالة كنواة لاطار نقابي كفاحي تحت زخم الاضراب لقيادة نضال المعلمين المطلبي. كذلك الامر بالنسبة لمعلمي الحكومة فالحاجة ملحة لبعث واحياء فكرة النقابة في ظل الاضراب الحالي لما لها من اهمية مطلقة ومجربة في قيادة نضال المعلمين المطلبي وكالة الغوث.

ضرورة تشكيل لجنة متابعة شعبية

على الرغم من التفاف الجماهيري مع المعلمين كان عارما وشاملا شاركت فيه سائر البلديات والمؤسسات الوطنية والشعبية، الا ان الضرورة تحتم انبثاق لجنة متابعة شعبية للعناية بالمعلمين اثناء الاضراب ولتنظيم حملة التضامن الشعبية معهم حتى تكون اشد فعالية واكثر زخما.

ولعل مجلس التعليم العالي بامكانه الاضطلاع بمثل هذا الدور من منظار ان وظيفته الاكاديمية تؤهله لذلك.

نضال المعلمين المطلبي وتطابق جهودهم ومركزتها باتجاه الاهداف المطلبية المحددة.

مذكرة لمدير عمليات الوكالة

ارسلت المؤسسات الشعبية في المناطق المحتلة، مذكرة الى مدير عمليات الوكالة في الضفة الغربية السيد سنكر طالبت فيها بتحقيق مطالب المعلمين العادلة وجاء في المذكرة:

تحية طيبة وبعد ...

ان رؤساء البلديات والمؤسسات والنقابات المهنية والعمالية والتعليمية والطلابية في الضفة الغربية يدعمون ويؤازرون ويؤيدون قطاع المعلمين في اضرابهم المفتوح ويقفون الى جانبهم وهم يمارسون حقا مشروعا في سبيل هدف مشروع الا وهو تحسين ظروف معيشتهم وزيادة رواتبهم بما يمكنهم من تحمل مسؤولياتهم والقيام برسالتهم التعليمية في ظل حياة كريمة بعيدة عن العوز والفاقة والاحباط ويعتبرون ادارة الوكالة بكل ما تلجا اليه من ممارسات وتجاهل وتصلب وما تبديه نحو المعلمين من استهتار بحقوقهم منذ عدة سنوات حيث تنفرد بهذه الفئة العاملة من فئات شعبنا الفلسطيني في وقت كثرت فيه المؤامرات على مختلف قطاعات هذا الشعب العظيم، ان ادارة الوكالة وهي تصر على تجميد رواتب المعلمين في قطاعها عبر هذه الموجات المتلاحقة من الغلاء ومنذ اكثر من خمس سنوات، انما تتحمل كافة المسؤولية والنتائج المترتبة عن امتناع قطاع المعلمين عن العمل ووقف التعليم في مدارس الوكالة في الضفة الغربية، وادارة الوكالة مسؤولة كذلك عن كل ممارستها الاجرائية والتي قد تلجأ اليها ضد المعلمين لقمع هذا الاضراب في غياب السلطة الوطنية التي تحمي هذه الطبقة الرائدة من طبقات شعبنا البطل، ونهيب بادارة الوكالة ان تسارع الى حل قضايا المعلمين وتاخذ بايديهم اذا ارادت ان تكون بعيدة عن خيوط التآمر وغير معادية لطموحات شعبنا العربي الفلسطيني.

ان هذه المعركة ليست معركة المعلم في وكالة الغوث فحسب، وانما يقف من ورائها جماهير شعبنا الفلسطيني في ارضنا المحتلة وتجمعاتهم الوطنية والتعليمية والطلابية والعمالية والنقابية في كل موقع من مواقعنا فهذا تراب هذا الوطن، ومن يقف امام هذا الحق المشروع فانه عدو ومتآمر على شعبنا وامتنا.

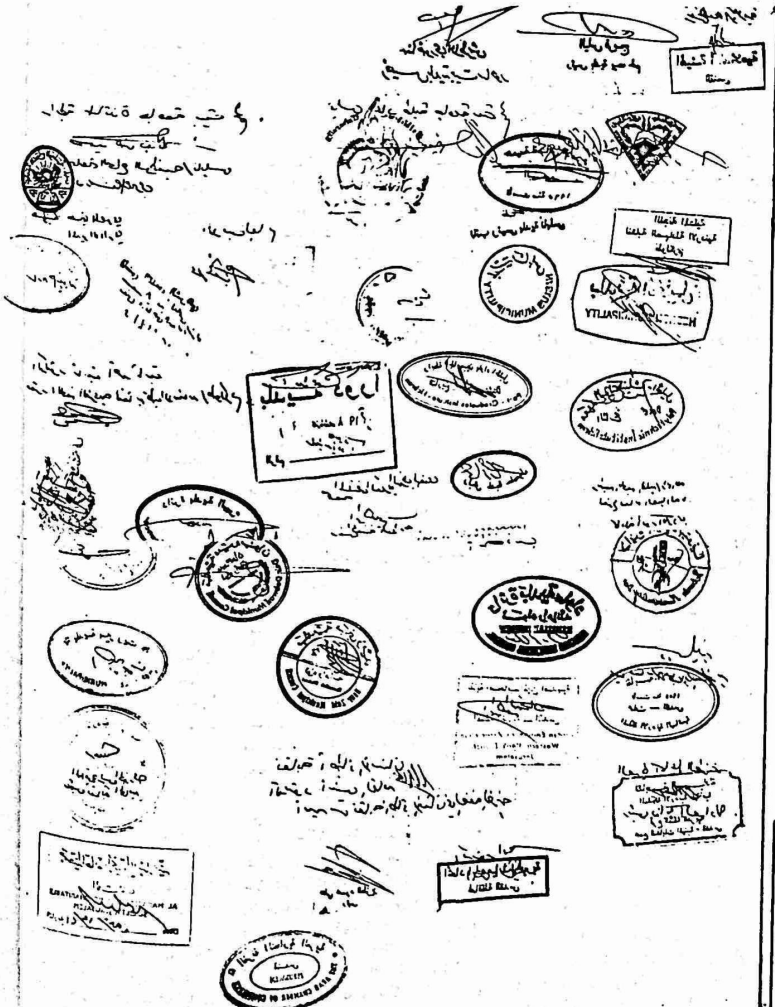

أشد على أياديكم

لجنة الخدمات الاجتماعية بالرام، تعلن تضامنها مع المطالب العادلة للمعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث، وهي اذ تؤيد هذه المطالب وتقف الى جانب المعلمين المضربين، لتطالب بالعمل الجاد لتلبية هذه المطالب وزيادة رواتب المعلمين انصافا لهم ورفعا للاجحاف اللاحق بهم ليتسنى لهم العيش الكريم ومواصلة تادية رسالتهم الحضارية السامية.